بسم الله الرحمن الرحيم

تصحيح

مغالطات رئيس الحكومة

ندوة صحفية على إثر انتهاء مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

السبت 02 ذو القعدة 1445هـ (10 ماي 2024م)

ON AU COEUR DES
LE CAS DU P
ES SECTORIELLES NAT
VERT
هبة بريس
هبةبريس

الدعم الاجتماعي المباشر

دعم الأرامل

رئيس الحكومة: يوم تحملنا المسؤولية وجدنا 76.000 أرملة يستفدن من برنامج "دعم".. واليوم هناك أكثر من 375.000 أسرة تتحمل مسؤوليتها نساء أرامل يستفيدون من الدعم الاجتماعي المباشر.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العدد	56.600	72.662	87.984	97.674	105.655	114.851	126.460
مبلغ الدعم	150 مليون درهم	815.3 مليون درهم	444 مليون درهم	475 مليون درهم	456.19 مليون درهم	296 مليون درهم	613 مليون درهم

منحة الولادة

الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ عدد المستفيدين منذ إطلاق منصة التسجيل الإلكترونية www.asd.ma ابتداء من 2 دجنبر 2023 إلى حدود نهاية شهر مارس، 2024، 3.528.743 أسرة (ما يعادل12 مليون شخص)، تتوزع حسب نوعية الإعانات على الشكل التالي:

- إعانات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة: 2.146.630
- الإعلانات الجزافية: 1.379.226
- منحة الولادة: 2.887

هذا الورش، فيقدر ب 25 مليار درهم برسم سنة 2024، ثم 26,5 برسم سنة 2025، ليبلغ 29 مليار درهم بحلول سنة 2026، سيتم تمويله أساسا من العائدات الجبائية الخاصة بالمساهمة الاجتماعية التضامنية على الأرباح، والدخول الخاصة بالمقاولات، وكذا من خلال تجميع وإعادة توجيه الاعتمادات المالية المسخرة لبعض برامج الدعم السابقة والحالية، بكيفية معقلنة ومدروسة، كبرامج "تيسير" و"مليون محفظة"، بالإضافة إلى برامج أخرى في إطار إعادة هيكلتها أو تقليص جزء من اعتماداتها، وأخيرا الاعتمادات المتأتية من الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة، وسيتم تخصيص الموارد المتأتية من هذه التدابير لفائدة "صندوق دعم الحماية الاجتماعية

عدد المستفيدين من نظام الدعم المباشر

إلى غاية نهاية شهر مارس 2024

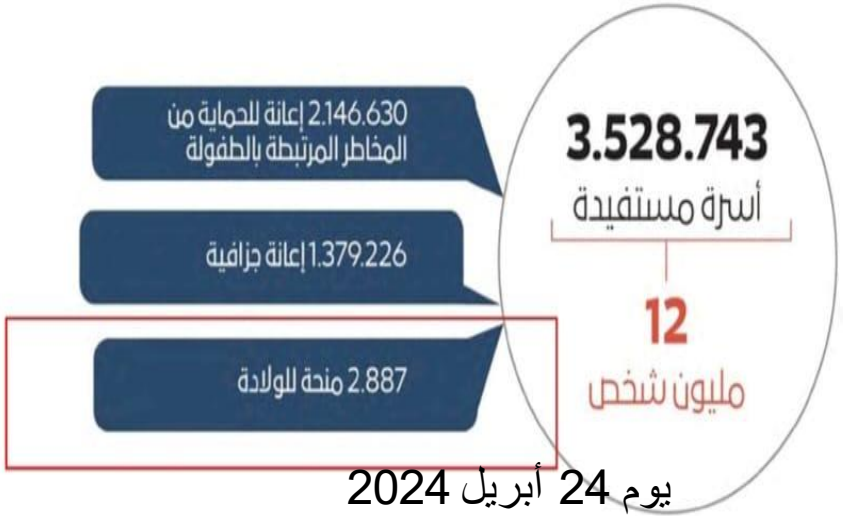

يوم 24 أبريل 2024

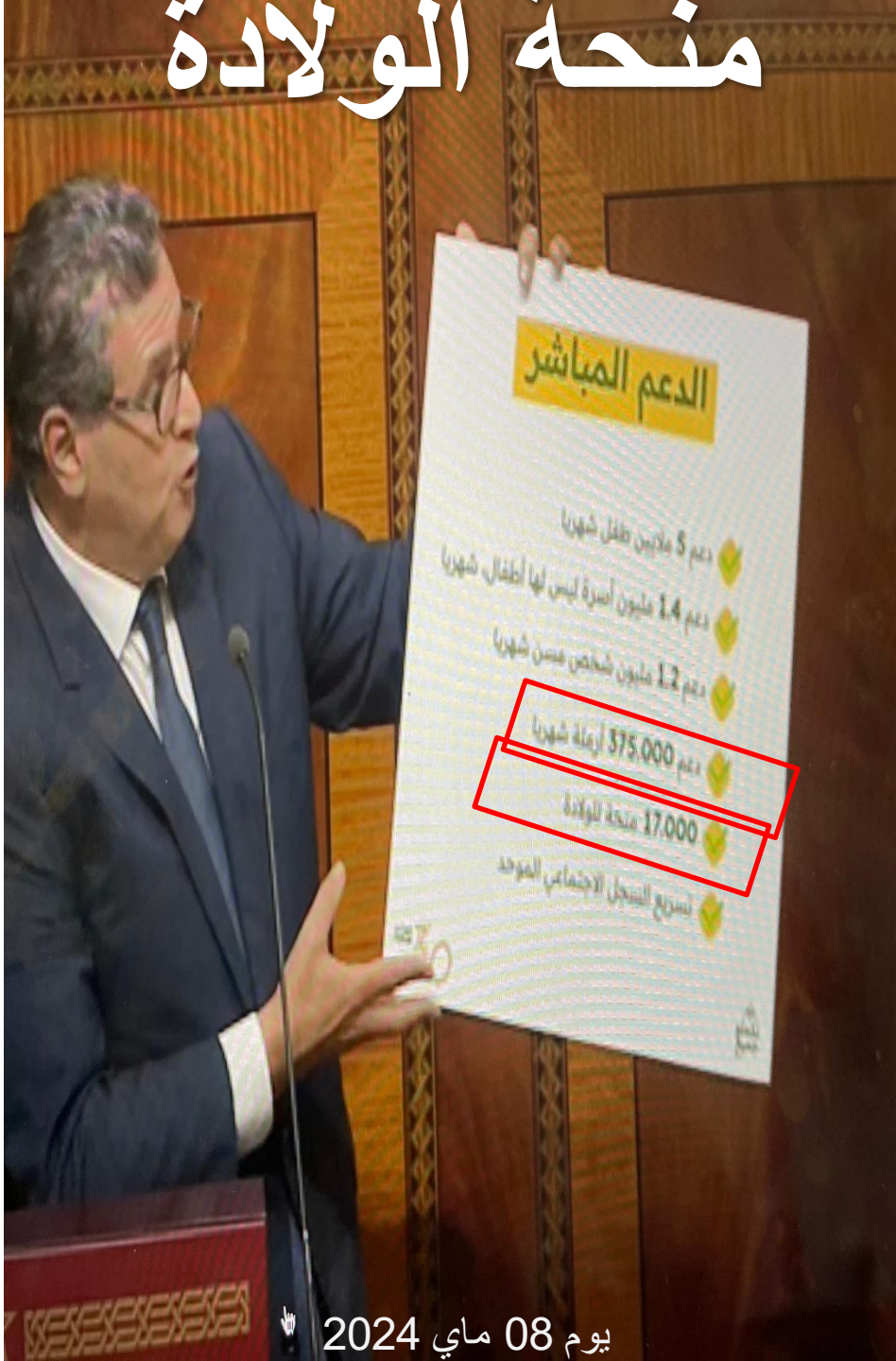

يوم 08 ماي 2024

منحة الولادة

يوم 24 أبريل 2024

2.887

يوم 08 ماي 2024

17.000

"راميد"

رئيس الحكومة: البعض كان يروج أن 18 مليون مواطن كانوا يستفيدون من نظام "راميد" !! والواقع أنه يوم تحملنا المسؤولية طلبنا قاعدة البيانات الخاصة بهذا النظام، ووجدنا فقط 4 ملايين أسرة هم من يستفيدون، أي حوالي 10 مليون مواطن.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المستفيدين (مليون)	5.47	7.28	8.78	9.9	11.46	12.44	14.4	16.4	17.41	**18.44**
الدعم (مليار درهم)	1.2	1.5	1.83	1.92	1.92	1.56	1.71	1.61	2.1	**1.97**

تعميم التغطية الصحية

رئيس الحكومة: أضفنا 22 مليون لنظام التغطية الصحية.

- تحويل 10،23 مليون مستفيد ومستفيدة فقط إلى حدود شتنبر 2023 إلى نظام التأمين الأساسي الإجباري عن المرض "تضامن"؛
- 266.000 فقط من لهم حقوق مفتوحة من فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، من أصل 03 مليون من المستهدفين؛
- **النتيجة:** إقصاء ما يفوق 08 مليون مواطن ومواطنة من الاستفادة من نظام التأمين الأساسي عن المرض "تضامن"، من الذين كانوا يستفيدون سابقا من نظام المساعدة الطبية المجانية "راميد"؛
- تحميل ميزانية الدولة لمبلغ 9،5 مليار درهم سنويا للتكفل ب 10،23 مليون مستفيد ومستفيدة فقط، عوض 2 مليار درهم سنويا سابقا كان يستفيد بموجبها 18,44 مليون من نظام المساعدة الطبية المجانية "راميد"؛

تبخر الوعود

RNI التجمع الوطني للأحرار

TU MÉRITES MIEUX

عدم وفاء رئيس الحكومة بتوفير "مدخول الكرامة" لمن تزيد أعمارهم عن 65 سنة، يبلغ 1000 درهم سنة 2026، والالتفاف عليه عبر منحة شهرية تبلغ 500 درهم ضمن ما سمته التعويضات العائلية لأسر تعول أشخاصا مسنين؛

Aujourd'hui

0 Dirhams

par mois pour les personnes en situation de précarité âgées de 65 ans et plus

Demain

1000 Dirhams

par mois pour les personnes en situation de précarité âgées de 65 ans et plus

Rassemblement National des- [redacted]
Indépendants -RNI
September 7, 2021 ·

استقرار الأستاذ وتوفير ظروف عمل ملائمة ليه مدخل أساسي وركيزة مهمة لإصلاح منظومة التعليم فبلادنا.
#تستاهل_أحسن
#برنامج_الأحرار

التضخم
وغلاء الأسعار

ضبط معدل التضخم

- صرح رئيس الحكومة بأن الحكومة خلال نصف الولاية قامت بالتحكم في معدل التضخم، حيث قامت الحكومة بمجهودات كبيرة **لخفض معدل التضخم من 9.1٪ في 2023 إلى 1.2٪ في 2024**، ,**وفي أبريل سيكون قد اقترب من الصفر.**

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
متوسط معدل التضخم	0.5	1.7	6.6	7	6.8

وقد أثر هذا التطور على معنويات الأسر التي تقاس من خلال مؤشر[3] ثقة الأسر الذي تصدره المندوبية السامية للتخطيط. ويبرز هذا المؤشر وجود ارتباط إيجابي ومهم إلى حد كبير بالقدرة الشرائية وقد بلغ أدنى مستوياته سنة 2022 منذ وضعه سنة 2008.

رسم بياني 3.2.2.1: القدرة الشرائية ومؤشر ثقة الأسر (التغير%)

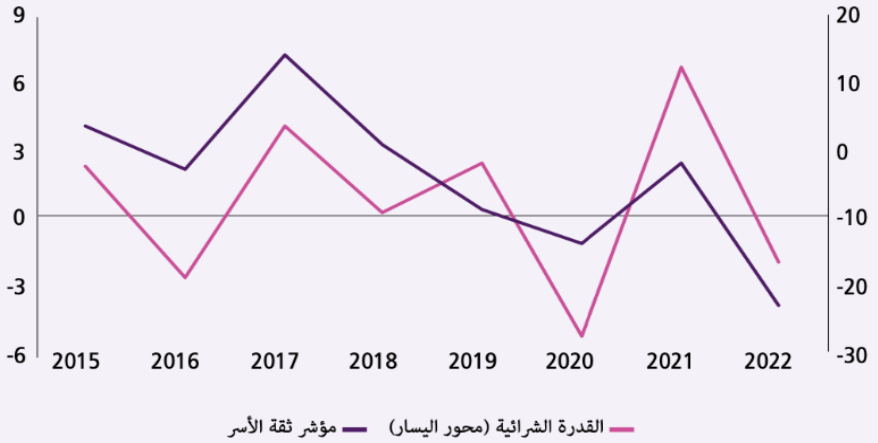

المصادر: بيانات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

الحوار الاجتماعي
وتكريس
منطق الإقصاء والمقايضة

الزيادة العامة في أجور القطاع الخاص

- الزيادة في أجور القطاع الخاص **خاضعة لمدونة الشغل وقانون الالتزامات والعقود، الحكومة تلعب دور الحكم والوسيط** بين النقابات العمالية والباطرونا ؛
- **الحكومة لا تتدخل إلا في جزئية صغيرة تتعلق بالحد الأدنى للأجر** أما باقي مكونات الأجر فتخضع لمفاوضات بين المستخدم والمشغل وفق القوانين المؤطرة؛
- **المستخدمين الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجر غير معنيين بمخرجات الحوار الاجتماعي** فلن تشملهم أي زيادة في الأجر كما أنهم لن يستفيدوا من أي إرجاع ضريبي لأنهم غير معنيين بالضريبة على الدخل .

الزيادة العامة في أجور القطاع العام

- الحكومة **استثنت 53.3٪ من مجموع موظفي القطاع العام** من مخرجات الحوار الاجتماعي برسم سنة 2024 إضافة إلى استثناء فئات المهنين من إجراء الخفض من الضريبة على الدخل.

القطاع	عدد الموظفين	٪ من موظفي الإدارة العمومية	نفقات الموظفين بملايين درهم
التربية الوطنية	210.918	**37.3٪**	40.856
التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	27.306	**4.8٪**	8.796
الصحة والحماية الاجتماعية	63.718	**11.3٪**	13.455
الأجراء الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجر	**1.5 مليون شخص**		
المهنيين	**3.650.167**		

علاقة الزيادة في الأجور بالتضخم

- **غياب الأثر الإيجابي على منظومة الأجور** التي تنخفض ب 2.2٪ عن كل نقطة زائدة في معدل التضخم ؛
- نتيجة ارتفاع التضخم تعرف الأجور الحقيقية للموظفين اليوم انخفاضا ب 8.8٪، أي أن **متوسط الأجر بالقطاع العام انخفض ب 1450 درهم؛**
- الحكومة ان كانت جادة في حماية القدرة الشرائية للموظفين **يجب ان تقر زيادة تقدر ب 1500 درهم**، و**تطبيق زيادة في الأجور والمعاشات بربع نقطة عن كل نقطة تفوق 4٪ في مؤشر التضخم** تنزيلا لمقترح تقدمت به المجموعة النيابية للعدالة والتنمية في تعديلاتها على مشروع قانون المالية حماية للقدرة الشرائية للمغاربة.

تعديلات المجموعة النيابية للعدالة والتنمية
التي رفضتها الحكومة
في مشروع قانون المالية 2024

التعديل رقم: 35

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند -I-

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
المادة 73: سعر الضريبة **جدول حساب الضريبة** يحدد عل النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: – شريحة الدخل إلى غاية 30.000 درهم، معفاة من الضريبة؛ – 10% بالنسبة لشريحة الدخل من 30.001 إلى 50.000 درهم؛ – 20% بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000 درهم؛ – 30% بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛ – 34% بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم؛ – 38% لما زاد على ذلك.	**المادة 73: سعر الضريبة** **جدول حساب الضريبة** يحدد عل النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: – **شريحة الدخل إلى غاية 40.000 درهم، معفاة من الضريبة؛** – **8%** بالنسبة لشريحة الدخل من **40.001** إلى 50.000 درهم؛ – **18%** بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000 درهم؛ – 30% بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛ – 34% بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم؛ – 38% لما زاد على ذلك. **تطبق زيادة في الأجور والمعاشات بربع نقطة عن كل نقطة تفوق 4% في مؤشر التضخم**	يسعى التعديل إلى رفع شريحة الدخل المعفى من الضريبة على الدخل بهدف تحقيق العدالة الضريبية في أفق الإصلاح الشامل للضريبة على الدخل، وكذا الحفاظ على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تتضرر بشكل مباشر من التفاوتات في التكاليف الضريبية الخاضعة لضريبة على الدخل، خاصة وأنها واجهت لوحدها التضخم وارتفاع الأسعار كما أكدت المندوبية السامية للتخطيط في آخر نشرة لها حول نتائج بحث الظرفية عند الأسر أن مؤشر الثقة لدى الأسر استقر عند 84.6- نقطة لأول مرة في تاريخ المغرب مما يستدعى اتخاذ تدابير استعجالية لدعم القدرة الشرائية للمغاربة خاصة الطبقة المتوسطة والفئات الهشة.

تعديلات المجموعة النيابية للعدالة والتنمية
التي رفضتها الحكومة
في مشروع قانون المالية 2024

التعديل رقم : 38

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند -I-

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
المادة 74: الخصم عن الأعباء العائلية 1.- I يخصم ما قدره ثلاثمائة وستون (360) درهما من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل شخص يعوله حسب مدلول II من هذه المادة .غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز ألفين ومائة وستين (2160)درهما II . .الأشخاص الذين يعولهم الخاضع للضريبة هم : ألف) زوجته ؛ باء) أولاده من صلبه وأولاد غيره الذين يأويهم بصورة شرعية في بيته بشرط:	**المادة 74 : الخصم عن الأعباء العائلية** 1.- I يخصم ما قدره **ست مائة (600) درهما** من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل شخص يعوله حسب مدلول II من هذه المادة .غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز **ألفين وخمسمائة آلاف (2500)درهما** II . .الأشخاص الذين يعولهم الخاضع للضريبة هم : ألف) زوجته ؛ باء) أولاده من صلبه **والذين يوجدون تحت كفالته** وأولاد غيره الذين يأويهم بصورة شرعية في بيته بشرط: ..... .الباقي لم يتم تعديله	يهدف هذا التعديل إلى مراجعة مبلغ الخصم من الأعباء العائلية الذي لم تتم مراجعته منذ سنة 2009، من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر وتحسين دخلها وتخفيف العبء الضريبي على معيلي العائلة. و اعتماد الأشخاص الذين يوجدون تحت كفالة المعيل من غير زوجته ، ضمن الأشخاص الذين يعولهم الملزم بالضريبة.

تعديلات المجموعة النيابية للعدالة والتنمية
التي رفضتها الحكومة
في مشروع قانون المالية 2024

التعديل رقم: 36

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند -I-

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
المادة 73: سعر الضريبة **جدول حساب الضريبة** يحدد عل النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: – شريحة الدخل إلى غاية 30.000 درهم، معفاة من الضريبة؛ – 10% بالنسبة لشريحة الدخل من 30.001 إلى 50.000 درهم؛ – 20% بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000 درهم؛ – 30% بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛ – 34% بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم؛ – 38% لما زاد على ذلك.	**المادة 73: سعر الضريبة** **جدول حساب الضريبة** يحدد عل النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: – ..... – ..... – ..... – ..... – ..... – ..... **تطبق زيادة في الأجوروالمعاشات بربع نقطة عن كل نقطة تفوق 4% في مؤشر التضخم**	يسعى التعديل إلى حماية المواطن من الاثار السلبية للتضخم على قدرته الشرائية .

الحوار الاجتماعي عبر الحكومات

الحكومة	عبد اللطيف الفيلالي	عبد الرحمان اليوسفي	ادريس جطو	عباس الفاسي	عبد الإله بنكيران	سعد الدين العثماني	عزيز أخنوش
التاريخ	01 غشت 1996	23 أبريل 2000	30 أبريل 2003	26 أبريل 2011		اتفاق 25 أبريل 2019	اتفاق 30 أبريل 2022
الزيادة في الأجور	• بتخصيص 3.22 مليار درهم من ميزانية الدولة، و500 مليون من ميزانية الجماعات المحلية، لتحسين الأجور على مدى سنتين، وتمتيع جميع العاملين بالحد الأدنى للأجر؛ • التزام اتحاد مقاولات المغرب، بالرفع من الحد الأدنى للأجور بنسبة 10 % ابتداء من فاتح يوليوز 1996.	• تمكين الموظفين والاعوان طوي الدخل المحدود من سلف قدره 15.000 لاقتناء سكن • حذف السلالم الدنيا من 1 إلى 4 • الزيادة في الحد الأدنى للأجر في القطاع الصناعي والتجاري والخدماتي	• 300 درهم للأعوان والموظفين في سلاليم 1 إلى 6 • 400 درهم للمرتبين في سلم 7 • 500 درهم سلم 8 • 600 درهم بالنسبة لسلم 9	• 600 درهم بالقطاع العام • الحد الأدنى للمعاش 1000 درهم • رفع خصص الترقيات	الزيادة في منحة الولادة من 150 درهم إلى 1000 درهم ؛ رفع الحد الأدنى للمعاش من 1000 إلى 1500 درهم ؛ توسيع التغطية الشاملة لتشمل الأبوين؛ إحداث مؤسسة لأعمال الاجتماعية في القطاعات التي تتوفر عليها. إحداث آلية وطنية لفض النزاعات. إدماج القطاع غير المهيكل, إصدار قانون إطار لإصلاح أنظمة التقاعد و تحسين حكامة صناديق التقاعد،	• 500 درهم للسلاليم 6و7و8و9 و10 (من ! إلى5) • 400 درهم الرتبة 6 من السلم 10 وما فوق • الرفع من التعويضات العائلية ب 100 درهم • الرفع من الخد الأدنى من SMIG و SMAG ب 10٪	• الرفع من الحد الأدنى من SMIG و SMAG ب 10٪ • على دفعتين • الرفع من التعويضات العائلية للطفل 4و 5 و 6 100 درهم • تخفيض شرط معاش الشيخوخة
كلفة الاتفاق الاجتماعي	6 مليار درهم		18.916 مليار درهم	13.202 مليار درهم	تحمل تنفيذ 13 مليار درهم + 6 مليار درهم	14.5 مليار درهم سنويا (2019-2021)	14.6 مليار درهم خلال الولاية الحكومية
معدل التضخم	8٪	4٪	4.4٪	1.3٪	1.6٪	1.3٪	6.6٪

الحوار الاجتماعي عبر الحكومات

حكومة الأستاذ عبد الاله بنكيران

تاريخ الاتفاق	
الإجراءات المقترحة	• الرفع من التعويضات العائلية من200 إلى 300 درهم عن كل طفل في حدود 3 أطفال و من36 إلى 136 بالنسبة للأطفال الآخرين. و هو ما يعني زيادة في الأجر، قد تصل إلى 600 درهم شهريا. • الزيادة في منحة الولادة من150 درهم إلى 1000 درهم مما سيكلف خزينة الدولة ملياري درهم. • إحداث درجة جديدة بالنسبة للمساعدين الاداريين والتقنيين وباقي الهيئات بالتدرج . • رفع الحد الأدنى للمعاش من 1000 إلى 1500 درهم (بكلفة500 مليون درهم). • توسيع التغطية الشاملة لتشمل الأبوين بالنسبة للموظفين و الأعوان. • إطلاق مشاورات حول التعويضات المتعلقة بالإقامة و المناطق النائية. • إحداث لجنة ثلاثية نقابات باطرونا حكومة من أجل التشاور حول قانون الاضراب، الفصل288 من القانون الجنائي وقانون النقابات المهنية. • إحداث مؤسسة لأعمال الاجتماعية في القطاعات التي تتوفر عليها. • إحداث آلية وطنية لفض النزاعات . • إصدار القوانين المتعلقة بالحوادث المهنية و الأمراض المهنية و معاش الزمانة و السلامة المهنية و طب الشغل و الوقاية المهنية للقطاعين العام و الخاص و التأمين الإجباري للمرض للمهنيين و العمال المستقيلين و الجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. • إدماج القطاع غير المهيكل, • إصدار القانون المنظم للتموين المستمر بالقطاع الخاص. • إطلاق التشاور من أجل إصلاح مدونة الشغل. • إصدار قانون إطار لإصلاح أنظمة التقاعد و تحسين حكامة صناديق التقاعد،
كلفة الاتفاق الاجتماعي	تحمل تنفيذ اتفاق حكومة عباس الفاسي (13 مليار درهم) +6 مليار درهم
معدل التضخم	1.6٪

تكريس منطق المقايضة

1. هذه الزيادات مقابل الاتفاق على برمجة زمنية جديدة لإخراج القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب وعرضه للمصادقة خلال الدورة البرلمانية الربيعية 2024، وإصلاح أنظمة التقاعد وعرضه للمصادقة في دورة أكتوبر 2024،

2. هذه الزيادات مقابل التراجع عن الالتزام المتعلق بقانون النقابات بعد أن كان متضمنا ومتفقا على إخراجه في يوليوز 2024 في اتفاق 30 أبريل 2022، وهو ما يطرح سؤال التواطؤ على تأجيل الديمقراطية الاجتماعية والشفافية على مستوى العمل النقابي.

3. هذه الزيادات مقابل عدم تحديد أية أجندة لمراجعة تشريعات العمل المتعلقة بمدونة الشغل وقانون الانتخابات المهنية بعد أن تم الاتفاق على إخراجها في يوليوز 2023 في اتفاق 30 أبريل 2022، ولا يتضمن أي التزام بخصوص مدونة التعاضد.

البطالة

تعهدت الحكومة ب"مواكبة تحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص شغل للجميع"، وجعل "التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي"، **وإحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة**

تفاقم نسبة البطالة

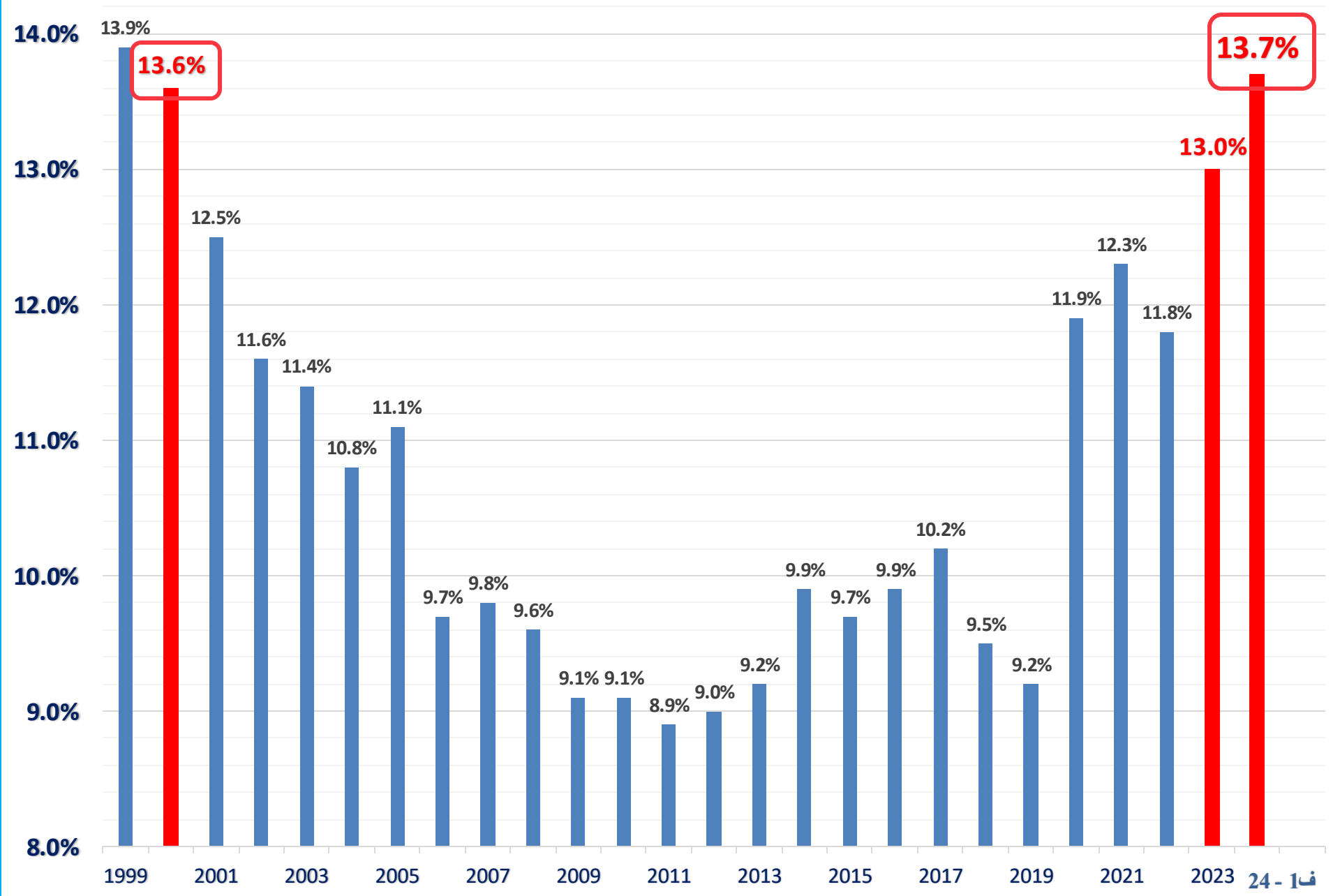

تعهدت الحكومة ب"مواكبة تحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص شغل للجميع"، وجعل "التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي"، ورفع نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل إلى أكثر من 30%

تراجع نسبة نشاط النساء إلى أقل من 19%

RNI
التجمع الوطني للأحرار
YOU DESERVE
BETTER
1 MILLION DIRECT
JOBS
to build your future

1er TRIMESTRE 2024
1.645.000 عاطل

وفق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **78%** من الشباب لا يعلمون بوجود برامج عمومية أو مبادرات من المجتمع المدني موجهة لدعمهم!

حصيلة تنفيذ برنامج فرصة

	2022	2023
عدد الطلبات	168.000	134.000
الطلبات المؤهلة	73.000	114.000
مشاريع تمت دراستها من طرف خبراء الحاضنات	40.000	37.000
مقابلات فردية	28.000	35.000
أصحاب المشاريع الملتحقين بالتكوين	22.000	32.000
مشاريع تمت دراستها من طرف لجان التمويل	12.000	14.000
مشاريع تم تمويلها	10.013	11.200

المديونية

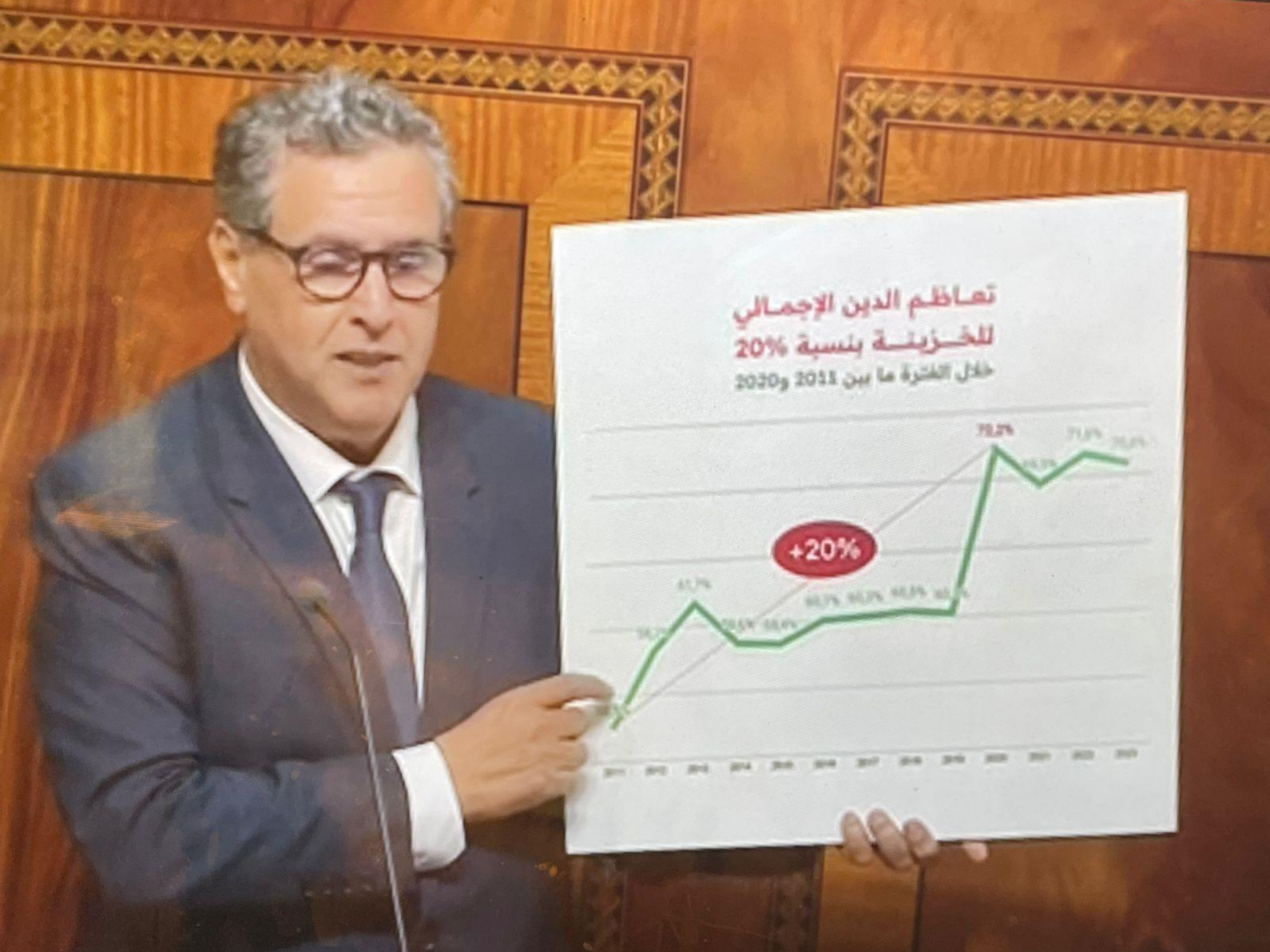
تعاظم الدين الإجمالي
للخزينة بنسبة 20%
خلال الفترة ما بين 2011 و2020
+20%

تفاقم دين الخزينة الإجمالي (نسبة إلى الناتج الداخلي الخام)

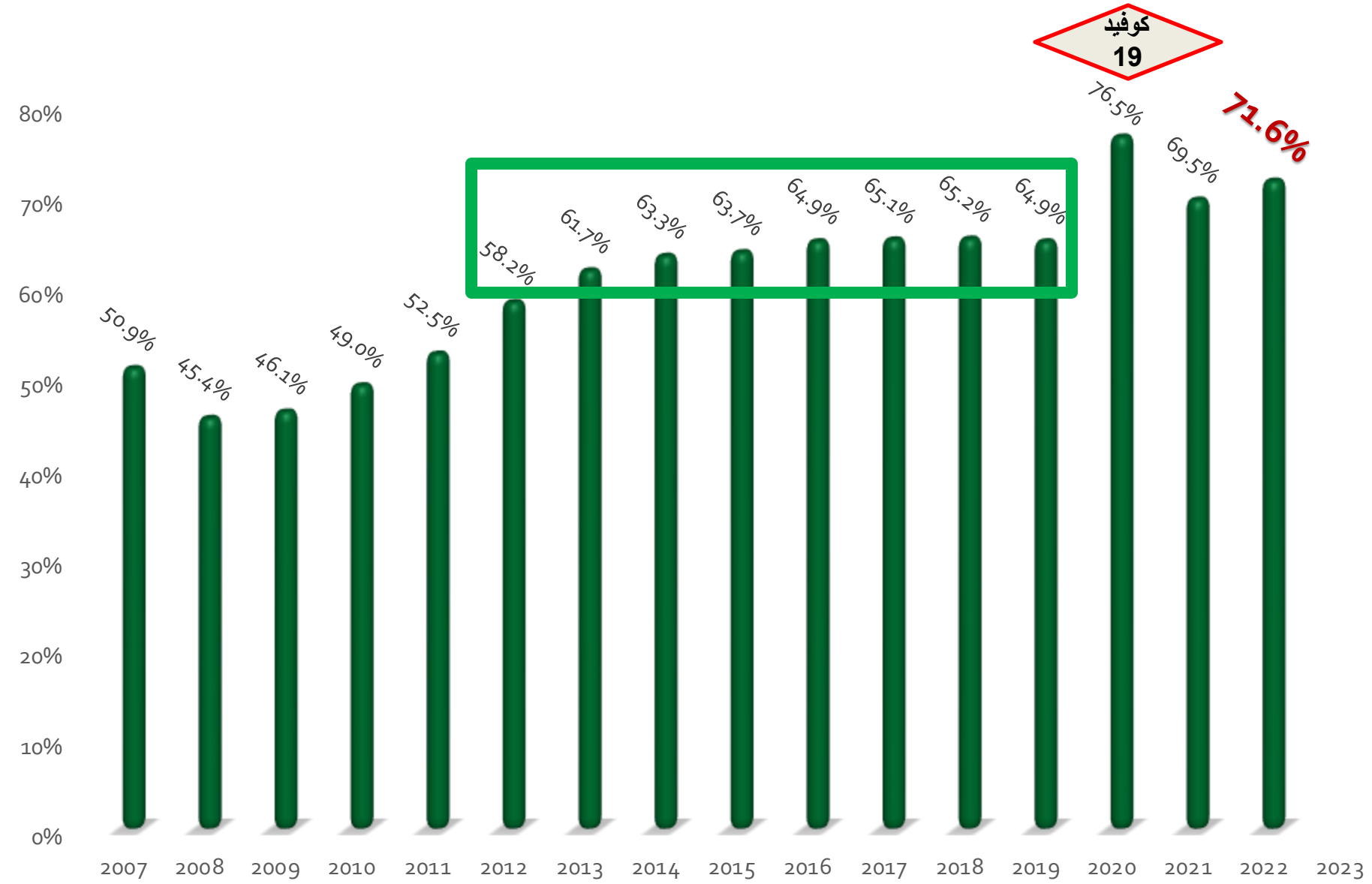

Source : Rapports sur la dette publique (PLF)
Séries statistiques - MEFRA

تفاقم دين الخزينة الإجمالي (مليار درهم)

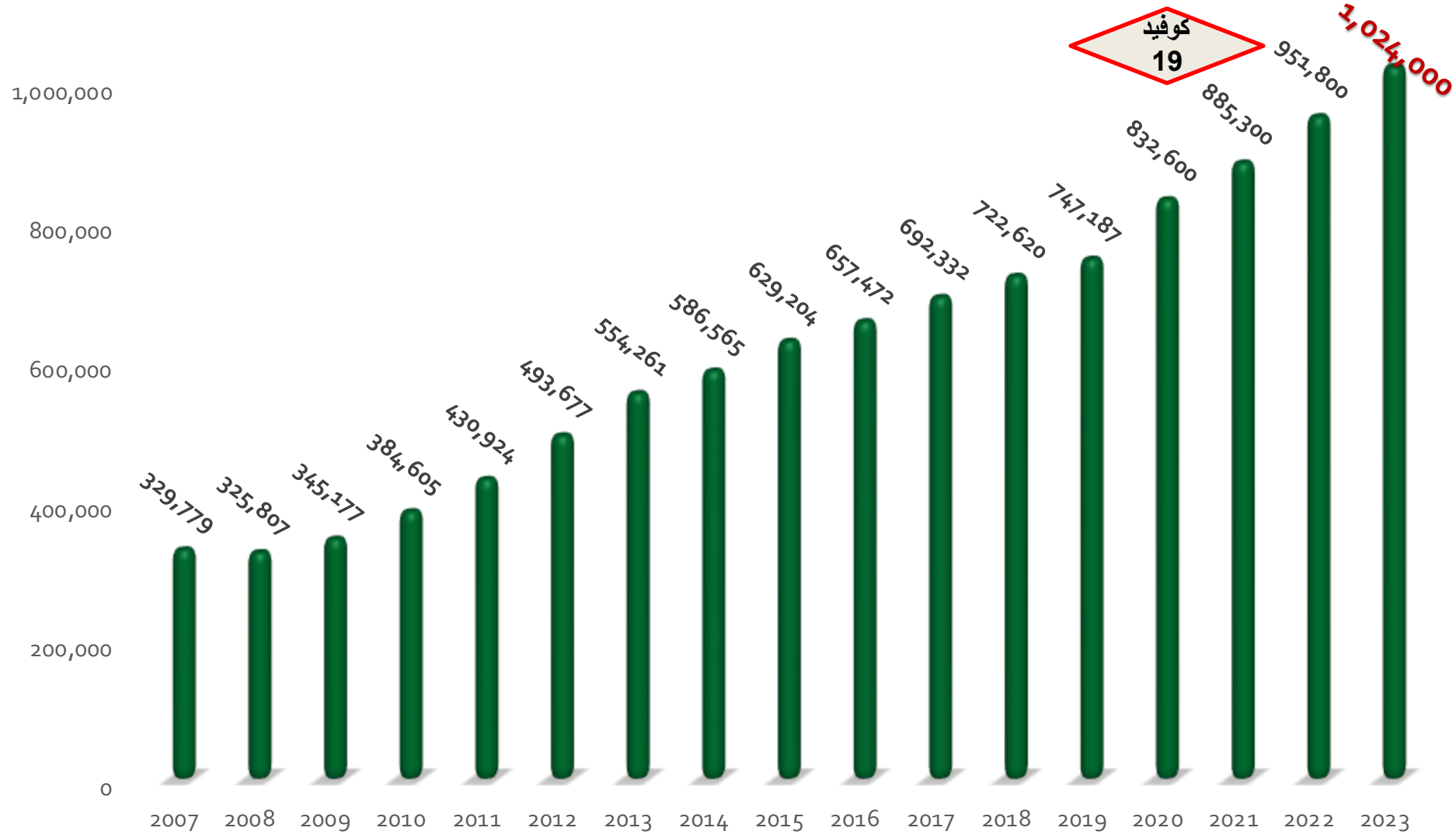

Source : Rapports sur la dette publique (PLF)
Séries statistiques - MEFRA

تراجع عجز الخزينة
لكن باللجوء الكثيف إلى "التمويلات المبتكرة"
ورصيد الحسابات الخصوصية؟

Source : Note de conjoncture DTFE – Documents LF 2020 - 2021

رصيد الحسابات الخصوصية (مليار درهم)

الحساب الخاص للتضامن المخصص لتدبير المترتبة عن الزلزال

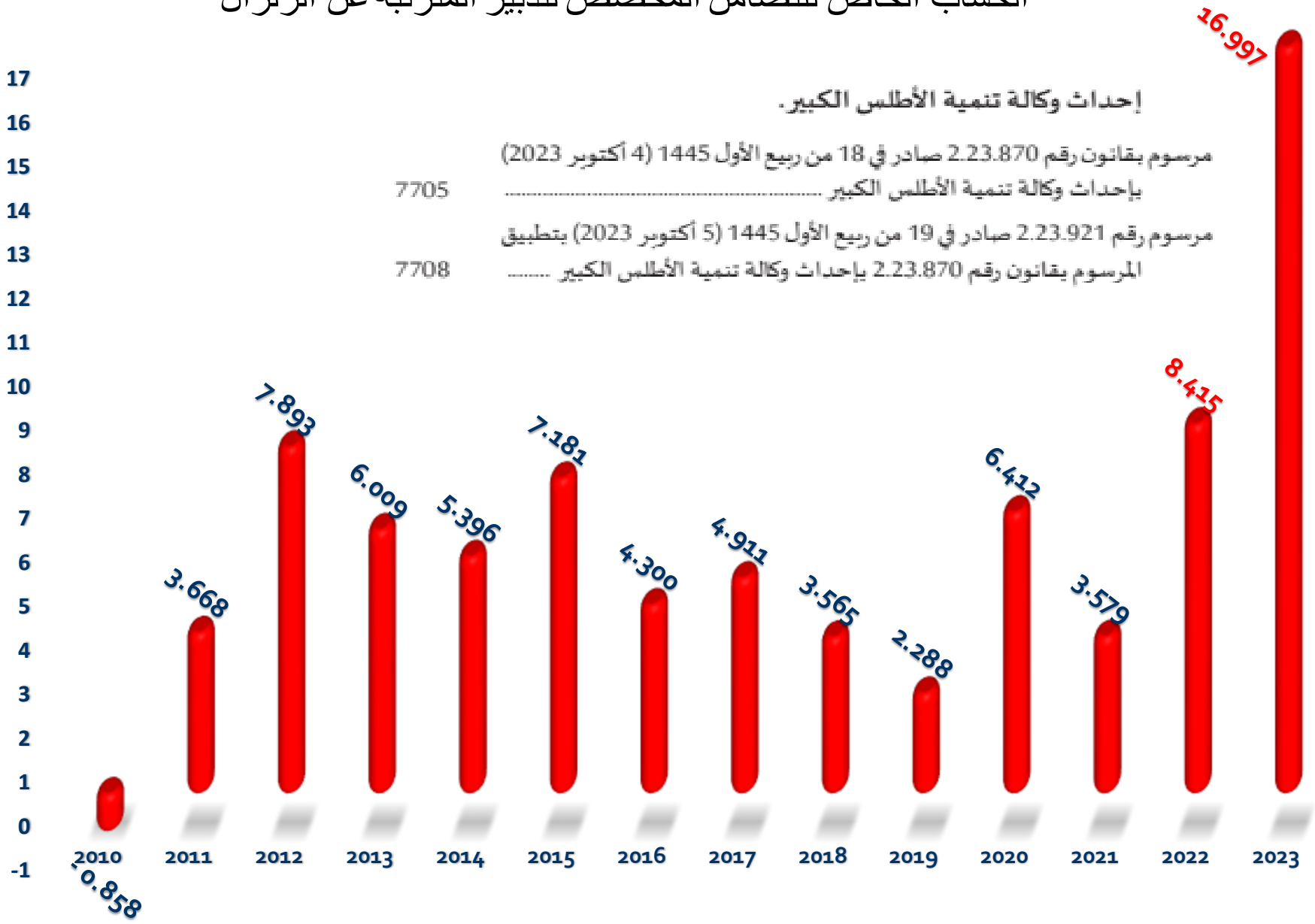

موارد التمويلات المبتكرة (مليار درهم)

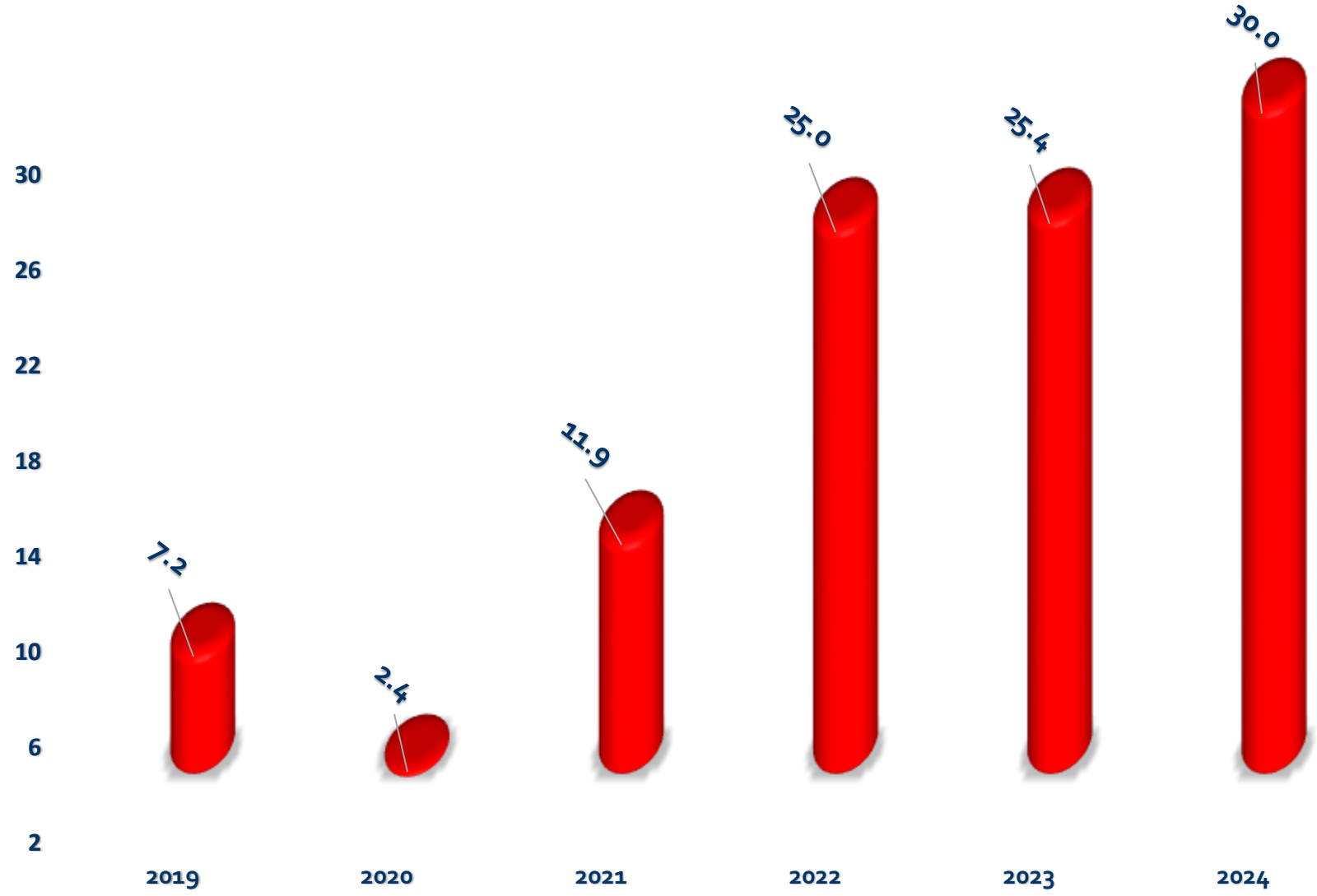

"شجع المديرون على مواصلة تعزيز إطار المالية العامة متوسط الأجل، **بما في ذلك من خلال الإعلان عن انعكاسات الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعبئة الأصول الحقيقية الحكومية على الميزانية**، ومواصلة العمل على قاعدة جديدة للمالية العامة ترتكز على مستوى الدين."

اتفاق 30 أكتوبر
مع صندوق النقد الدولي

مارس 2024: المغرب يسحب 3.3 مليار درهم كدفعة أولى من قرض مشروط يبلغ 13 مليار درهم (1.3 مليار دولار) من صندوق النقد الدولي برسم **تسهيل الصلابة والاستدامة**

FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL

Rapport du FMI N° 23/354

MAROC

Octobre 2023

2023 - DEMANDE D'UN ACCORD AU TITRE DE LA FACILITÉ POUR LA RÉSILIENCE ET LA DURABILITÉ - COMMUNIQUÉ DE PRESSE ET RAPPORT DES SERVICES DU FMI

Dans le cadre de la demande d'un accord en 2023 au titre de la facilité pour la résilience et la durabilité, les documents ci-après ont été publiés et inclus dans le présent dossier :

- Un **communiqué de presse**.
- Le **rapport des services du FMI** établi par une équipe des services du FMI pour examen par le conseil d'administration le 28 septembre. Ce rapport a été établi à la suite des entretiens avec les autorités marocaines sur l'évolution de la situation et de la politique économiques, qui ont pris fin le 21 juillet 2023. La rédaction du rapport, qui repose sur les informations disponibles au moment de ces entretiens, a été achevée le 15 septembre 2023.
- Une **lettre d'évaluation** rédigée par les services de la Banque mondiale.

La politique de transparence du FMI autorise la suppression, dans les rapports des services du FMI et autres documents publiés, d'informations délicates au regard des marchés et d'informations de nature à révéler prématurément les intentions de politique économique des autorités.

Ce rapport peut être obtenu sur demande à l'adresse suivante :

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
Téléphone : +1 (202) 623-7430 • Télécopie : +1 (202) 623-7201
Courriel : publications@imf.org Site Web : http://www.imf.org
Prix : 18 dollars l'exemplaire imprimé

Fonds monétaire international
Washington, D.C.

© 2023 Fonds monétaire international

Tableau 1. Maroc : Calendrier des revues et de l'achèvement des mesures de réforme au titre de la FRD

Pillar 1: Tackling Water Scarcity			**RM1.** The Ministry of Water and Equipment will : (i) submit to the Inter-Ministerial Water Commission a study that assesses the **actual cost of water** and presents principle of cost recovery that could inform a tariff-setting methodology based on international benchmarks. (ii) adopt two ministerial decrees for the implementation of the Water Law (36-15) so as to reinforce the **protection of groundwater** resources (the decree on the protection and prohibition perimeters; and the decree on immediate, close or distant protection perimeters).
Pillar 2: Reforming Morocco's Electricity Market	**RM3.** ANRE will publish the **tariffs** for the utilization of the national **electricity transmission** network and the system service fees (by Oct 2023) and the **capacity of the grid** to **receive** electricity from renewable sources.	**RM5.** The Ministry of Energy Transition and Sustainable Development will adopt gradually ministerial decrees for the implementation of legislation that regulates the electricity sector (**law 48-15, 40-19, and 82-21**) (in addition to the two decrees envisaged under the EU Energy Verte program). **RM6.** ANRE will approve and publish i) **quality indicators** to be met by the national transmission grid in terms of **safety, reliability, and efficiency**, to be updated regularly; and ii) the code of good conduct for the **Transmission System Operator (TSO)**.	**RM2.** ANRE will approve the proposal presented by **ONEE** on the **unbundling** of its **transmission financial accounts**. **RM4.** ANRE will publish the **tariffs** for the **access** of RE producers to the **medium voltage** electricity distribution network.
Pillar 3: Improving Energy Efficiency			**RM7.** The Ministry of Energy Transition and Sustainable Development will complete the legal framework for energy efficiency by i) adopting ministerial decrees specifying the **labeling and minimum efficiency standards** for a series of products; ii) preparing a similar ministerial decree on **lighting products**, iii) adopting the draft ministerial decree on ESCO (Energy Service Companies); iv) prepare a study and regulatory texts on **lowering the threshold of energy consumption** associated with the obligatory audit.
Pillar 4: Integrating Climate into Fiscal Planning and Transfer System	**RM10.** The Ministry of Economy and Finance will introduce in the 2024 Budget Law a reform that gradually eliminates the existing **brown tax expenditure** by increasing the tax rate on polluting fuels products. **RM11.** The Ministry of Economy and Finance will issue a ministerial decree that gradually eliminates the subsidies on **gas butane,** starting from 2024. **RM12.** The Ministry of Economy and Finance will **mitigate the impact** on the population from measure RM11 by expanding cash transfers under the new Unified Social Registry and helping farmers replace gas butane with solar pumps in small fields irrigation.		**RM8.** The Ministry of Economy and Finance will publish on a regular basis, starting with the Document de programmation budgétaire triennale accompanying the 2025 Budget Law, an analysis of **debt sustainability** that will include the **impact of climate** change, with technical assistance from the Fund. **RM9.** The Ministry of Economy and Finance will produce and start adopting a design document for the introduction of a **carbon tax**, in line with the recommendations of International Financial Institutions, and in consultation with the Ministry of Energy Transition and Sustainable Development.
Pillar 5: Strengthening Preparedness to Natural Disasters	**RM13.** The Ministry of Economy and Finance will complete the legal framework for the coverage against the **risks of natural disasters** by amending the decree taken for the application of Law No. 110-14 establishing a regime for coverage of the consequences of catastrophic events.		
Pillar 6: Greening Morocco's Financial System		**RM14.** The Ministry of Economy and Finance, BAM and the Capital Market and Insurance regulators will adopt and publish a **National Climate Finance Strategy** that estimates the funding potential to be mobilized to meet the country's climate mitigation and adaptation targets and plans to close them, and that improve climate risk management in the financial sector. **RM15.** The Ministry of Economy and Finance will advance in **greening the national support** system for access to financing by implementing requirements for assessing the environmental impacts of funded projects exceeding a certain threshold.	**RM16.** BAM will issue **supervisory guidelines** on disclosure and reporting for **banks** in relation to **climate risks**, based on the guidance issued by the International Sustainability Standards Board (ISSB) and issue specific guidance to banks on collecting and reporting large borrower exposures to major climate risks.

Tableau 2. Maroc : Mesures de réforme au titre de la FRD

MR #	Mesures de réforme (MR)	Date de disponibilité	Revue FRD
9	Le ministère de l'Économie et des Finances rédigera un document de conception et prendra l'initiative de son adoption en vue de mettre en place une taxe sur le carbone, conformément aux recommandations des institutions financières internationales et en consultation avec le ministère de la Transition énergétique et du Développement durable.	25 février	3
10	Le ministère de l'Économie et des Finances introduira dans la loi de finances 2024 une réforme visant à supprimer progressivement les dépenses fiscales brunes existantes, en relevant le taux d'imposition sur les produits pétroliers polluants.	24 février	1
11	Le ministère de l'Économie et des Finances publiera un décret ministériel prévoyant la suppression progressive des subventions sur le gaz butane à compter de 2024.	24 février	1
12	Le ministère de l'Économie et des Finances atténuera l'impact de la MR11 sur la population en étendant les transferts en espèces dans le cadre du nouveau registre social unifié et en aidant les agriculteurs à remplacer le gaz butane par des pompes solaires pour l'irrigation de petites surfaces.	24 février	1

إفلاس المقاولات

تزايد إفلاس المقاولات

تراجع
تدفقات الاستثمارات
الخارجية

تراجع الاستثمارات الخارجية

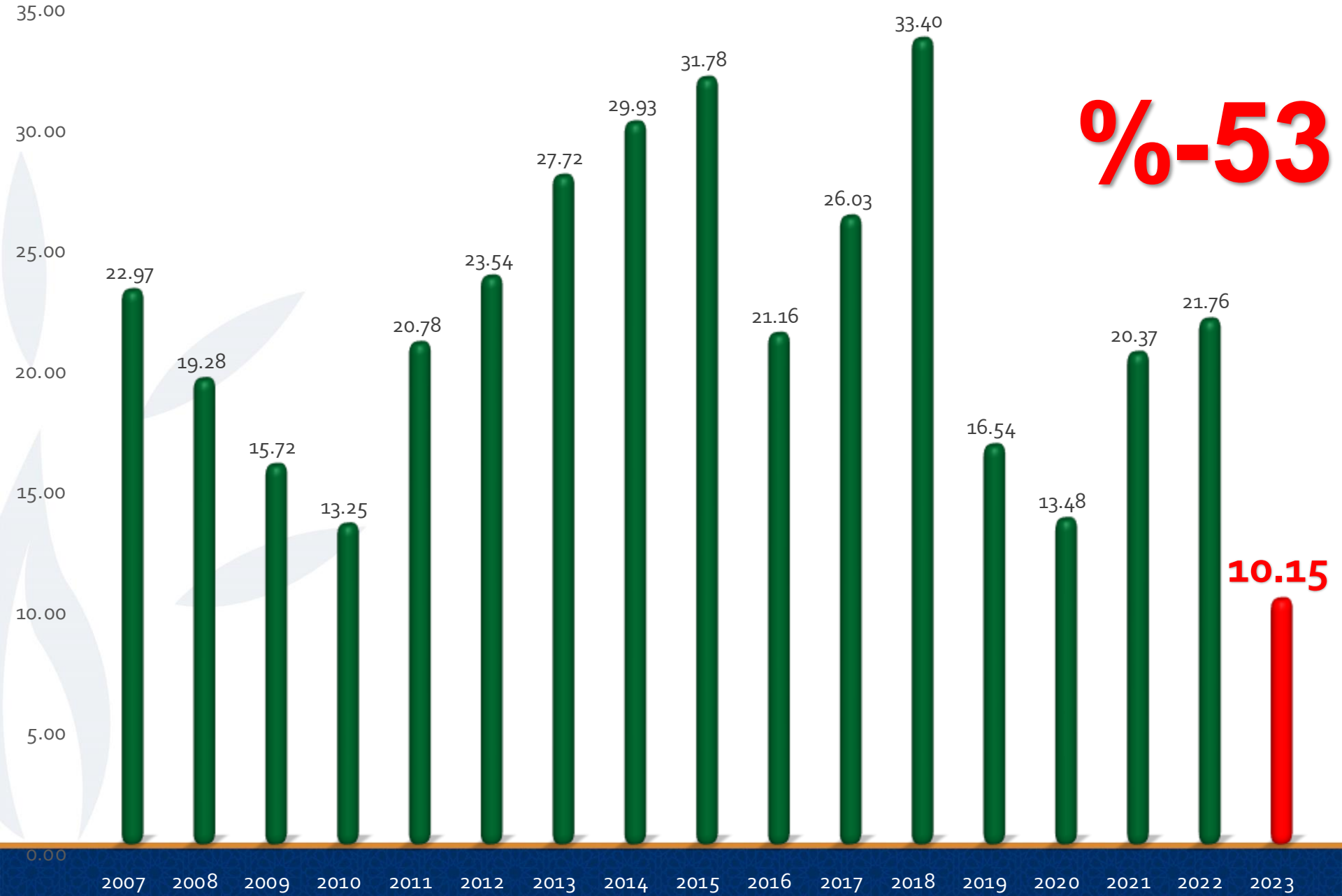

التأخر والانتقائية في تشجيع الاستثمار

- **تأخر في إرساء "التعاقد الوطني للاستثمار"، بعد مرور أزيد من سنة ونصف، على التزام رئيس الحكومة رسميا في الجلسة الشهرية بمجلس النواب بتاريخ 24 أكتوبر 2022، بأن "الحكومة ستسهر، تنفيذا للتوجيهات الملكية، على وضع تعاقد وطني للاستثمار، بشراكة مع القطاعين الخاص والبنكي، يترجم التزامات الأطراف بهدف تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق 2026"؟**
- **تأخر في إخراج النصوص التنظيمية المتعلقة بتفعيل نظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وبنظام الدعم الخاص بتشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي**، مقابل السرعة الفائقة في تفعيل نظام الدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي؟

استغلال مراكز القرار لتنمية الثروة

- **التواطؤ والممارسات المنافية للمنافسة في سوق المحروقات: (وهو ما أكده مجلس المنافسة في قراره ليوم 23 نونبر 2023 واعترفت به الشركات ومنظمتها المهنية بقبولها التسوية التصالحية مقابل غرامة بمبلغ 1,84 مليار درهم)**

- **تضارب المصالح في الصفقات العمومية الكبرى وقوانين المالية :**

- فوز فروع شركات تابعة للمجموعة الاقتصادية التي يملكها رئيس الحكومة بصفقة مشروع تحلية مياه البحر بالدار البيضاء.
- الاتفاق الذي أسقط بين عشية وضحاها في 2023 واجبات ضريبية بملايين الدولارات لفائدة شركة مرتبطة باستغلال غاز تندرارة بعد توقيعها قبل ذلك على عقد امتياز واحتكار لاستغلال هذا الغاز من طرف شركة يملكها رئيس الحكومة.
- استغلال التشريع لخدمة مصالح ضيقة على حساب مصلحة الاقتصاد والمنتوج الوطنيين، وضدا على وعود البرنامج الحكومي "بتشجيع الإنتاج الوطني ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب": تخفيض الرسوم الجمركية من 40 إلى 30 %.
- شبهة الاستفادة من التوفر المسبق على المعلومة المتعلقة بتوقيف الرسوم الجمركية والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على استيراد العجول؟
- عدم تطبيق توصية مجلس المنافسة وتمتنعوا عن تطبيق سعر 40% برسم الضريبة على الشركات على شركاتكم لبيع المحروقات؟
- وفي المقابل مضاعفة سعر الضريبة على الشركات الصغرى من 10% إلى 20% بالنسبة للشركات التي يساوي أو يقل ربحها الصافي عن 300.000 درهم؟
- لفائدة من تم استثناء الشركات المحدثة ابتداء من فاتح يناير 2023 التي تلتزم في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة باستثمار مبلغ لا يقل عن 1,5 مليار درهم خلال خمس سنوات من السعر العادي للضريبة على الشركات (35%) واستفادتها من السعر المخفض 20%؟
- لفائدة من تم تخفيض الرسم من 40% إلى 30% على استيراد منتوجات تنافس وتضيق على المنتوجات الوطنية؟
- لفائدة من تم حذف الإعفاء من الرسوم الجمركية عند استيراد المواطنين لمشتريات تقل قيمتها عن 1250 درهما عبر الإنترنت؟

تدهور
مؤشر الثقة

تدهور مؤشر الثقة

- ❖ 82,5% من الأسر صرحت بتدهور مستوى معيشتها خلال 12 شهرا السابقة؟
- ❖ 83,6% من الأسر تتوقع ارتفاع مستوى البطالة خلال 12 شهرا المقبلة؟
- ❖ 90,7% من الأسر تتوقع تدهور قدرتها على الادخار خلال 12 شهرا المقبلة؟
- ❖ تراجع ترتيب المغرب في المؤشر العالمي لإدراك الفساد ب 03 مراكز برسم سنة 2023، (96/180)، وفقدان 05 نقط برسم الخمس سنوات الأخيرة؟

تدهور مؤشر الثقة